

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1993/62/Add.1  
29 January 1993  
ARABIC  
Original : CHINESE

# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت

## تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد

تقرير مقدم من السيد أنجيلو فيدال دالميدا ريبيرو ،  
المقرر الخامس المعين وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان  
٢٠/١٩٨٦ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦

### إضافة

ذكر المقرر الخامس ، في الفقرة ٧ من تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين (E/CN.4/1993/62) ، أن التقرير يتضمن جميع ما تلقاه حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من ردود على الرسائل التي وجهها إلى الحكومات . وذكر أن حكومة الصين قد أرسلت رداً في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، غير أنه بسبب الحاجة إلى ترجمته ، لم يملأ إلا بعد أن تم وضع التقرير في صيفته النهائية . ونظراً إلى أن هذا الرد قد ورد في غضون المهلة المحددة المذكورة أعلاه ، فإن المقرر الخامس يود إدراجه كإضافة لتقريره الرئيسي .

وفيما يلي رد حكومة الصين:

ألف - السياسة الأساسية للحكومة الصينية

بشأن المسائل الدينية

إن تأييد وحماية حرية المعتقد الديني هي السياسة الأساسية للحكومة الصينية بشأن المسائل الدينية . وينص دستور جمهورية الصين الشعبية ، في المادة ٣٦ منه ، على مايلي: "يتمتع مواطنو جمهورية الصين الشعبية بحرية المعتقد الديني . ولا يجوز لأي جهاز تابع للدولة ولا لاية منظمة عامة أو أي فرد أن يجبر المواطنين على الايمان ، أم على عدم الايمان ، بأي دين ، كما لا يجوز لهم التمييز ضد المواطنين الذين يؤمنون ، أو لا يؤمنون ، بأي دين من الأديان" . فضلاً عن ذلك ، فإن قوانين مناطق الاستقلال الذاتي القومي ، وقانون العقوبات ، والقانون المدني ، وقانون الانتخابات ، وقانون الخدمة العسكرية ، وقانون التعليم الإلزامي ، وغيرها من التشريعات المماثلة ، تنص أيضاً على أحكام واضحة ومحددة تؤيد حرية المعتقد الديني ومساواة المؤمنين في الحقوق . وتظهر هذه الأحكام القانونية أن المعتقد الديني في الصين هو تماماً مسألة اختيار فردي حر ، وأنه من الشؤون الخاصة لكل مواطن . وتحتترم الدولة وتحمي حق كل مواطن في حرية المعتقد الديني وفي ممارسة الأنشطة الدينية العادية . كذلك فإن موظفي الدولة الذين يعتدون بصورة غير مشروعة على حرية المواطنين في معتقداتهم الدينية يكونون عرضة لاعتبارهم مسؤولين قانونياً بموجب المادة ١٤٧ من قانون العقوبات .

باء - الادعاء القائل بأن مكتب الشؤون الدينية الصيني ،

ورابطة البوذيين بالتبت ، ولجان الإدارة

الديمقراطية في أديرة الرهبان والراهبات ،

تهيمن على ممارسة الدين في التبت

يوجد لدى الصين ، شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان ، مكاتب للشؤون الدينية على كل مستوى من مستويات الحكم . وتتمثل المهام الرئيسية لهذه المكاتب في ضمان التطبيق المتسق للقانون الوطني وللوائح الوطنية وللسياسة الدينية للحكومة ، وفي حماية حق كل طائفة دينية في الاضطلاع بأنشطة دينية وفقاً للسمات الخاصة لتلك الطائفة ، وتنسيق الروابط بين المنظمات الدينية وغير الدينية والمواطنين ، ودعم تطوير العلاقات الودية بين الأوساط الدينية الدولية والوطنية على أساس مبادئ الاستقلال ، والاستقلال الذاتي ، والإدارة الذاتية . وهكذا ، فإن هذه المكاتب تحمي الأنشطة الدينية العادية ، ولكنها لا تهيمن على ممارسة الدين . وإن الرابطة البوذية بالتبت ولجان الإدارة الديمقراطية للأديرة المذكورة في رسالتكم ، هي هيئات دينية انتخبها بصورة ديمقراطية رهبان وراهبات التبت ، وتعمل في ظل حماية الدستور

والقانون الصينيين ، وتضطلع بأنشطة دينية بصورة تتسم بالاستقلال الذاتي ، وتدير الشؤون الدينية داخل المنطقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي أو داخل الدير وفقاً لما هو مناسب ، وتقوم بتدريب رجال الدين المبتدئين . وإذا اعتُبرت حتى الهيئات الدينية من هذا النوع هيئات مهيمنة على الأنشطة الدينية ، فعندئذ ينبغي بالتأكيد إلغاء الهيئات الدينية في كل بلد .

#### جيم - مركز النشاط الديني في التبت

إن الأغلبية الساحقة من التبتيين هم بوذيون تبتيون . والتبتيون اليوم ، هم بموجب الحماية التي يكفلها دستور الصين وقوانينها ، يتمتعون بكامل الحرية في مباشرة الأنشطة الدينية المعتادة . فجميع الأسر المتدينية تقريباً لديها غرفة للتعبد أو محراب فيه تمثال لبوذا . ويقوم مليون حاج كل عام بالتوجه إلى "لهاسا" لتقديم آيات التجليل لبوذا . ويمكن للمرء أن يرى في جميع أنحاء التبت المؤمنين بالبوذية وهم يرفعون أعلام الصلاة ويكشدون رُكّامات الحجارة التي تُتخذ نُصباً ، وجموعاً من المؤمنين وهم يسجدون ويديرون عجلات الصلاة ويعبدون البوذا ، وأن يرى الحشود داخل وحول المعابد المشهورة في دازهاو وأماكن أخرى . ويوجد حالياً في التبت أكثر من ٤٠٠ موقع ديني لاشباع حاجة الجماهير المتدينة إلى الأنشطة الدينية . وفي العقود الأخيرة ، قامت المجموعات الدينية في التبت أيضاً بتنظيم أنشطة دينية من كل نوع ، فأنشأت أكاديمية بوذية تبتية ودار نشر للكتب المقدسة في لهاسا ، ونظمت دورات دراسية لتعليم الكتب المقدسة في أديرة تابعة لكل طائفة دينية ، وطُبعت كتباً باللغة التبتية ، ونشرت دورية بعنوان "البوذية التبتية" ، ونظمت لقاءات دينية جماهيرية وأنشطة دينية خاصة في لهاسا ، واحتفلت بالتجسيد الجديد لبوذا بعد أن يترك بوذا الحي هذه الحياة الدنيا ، وذلك وفقاً لمبادئ البوذية التبتية والتقاليد التاريخية . ولتلبية مطالب الجماهير المتدينة ، خصّصت السلطات المركزية في الصين نحو ٤٠٠ مليون يوان لصناديق خاصة وقامت بترميم قصر بوتالا في لهاسا ، ودازهاو ، ودريبونغ ، وسيرا ، وغاندان ، وزهامشين (رونغ) وأديرة تبتية مشهورة أخرى ، وساعدت الدوائر الدينية التبتية على التغلب على مشاكل عملية كثيرة . ومن ثم فإن من الواضح للغاية أن الأنشطة والممارسات الدينية التقليدية في التبت تتمتع بالاحترام والحماية التامين من جانب الحكومة المركزية في الصين . والوضع الراهن للدين في التبت ليس وضعاً "سطحياً بصورة محضة" ، كما هو مشار إليه في رسالتكم ، بل إنه وضع حقيقي تماماً ، وإن جماهير الرهبان التبتيين هم وعامة الشعب يشعرون بالرضا التام عن حياتهم الدينية الراهنة .

دال - القبض على بعض الرهبان والراهبات في

التبت وإدانتهم

إن حماية وحدة الدولة والانسجام العرقي ومنع السلوك الضار بالانسجام العرقي أو المفضي إلى الانقسام العرقي ، هما مبدأان أساسيان ينص عليهما الدستور الصيني ، كما أنهما واجبان أساسيان يتعين على كل مواطن صيني احترامهما . بيد أنه منذ عام ١٩٨٧ ، قام عدد صغير من العناصر الانفصالية في التبت بالتخطيط لأعمال الشغب أو التحريض على القيام بها بصورة متكررة في لهاسا التي هي مقر الحكومة في منطقة التبت المتمتعة بالحكم الذاتي ، فلم يقوموا بمجرد رفع راية "استقلال التبت" فحسب ، بل إنهم لجأوا دون تردد إلى العنف - من ضرب وتحطيم وسرقة وحرق ، بل وذهبوا حتى إلى حد استخدام الأسلحة النارية ضد الموظفين أثناء قيامهم بأداء واجباتهم ضد الناس المادييين . ولم يكن لسلوكهم أي صلة بـ "مظاهرة سلمية" ، بل كان بالأحرى انتهاكا صارخا لدستور وقوانين الدولة . فما من دولة ذات سيادة في أي مكان يمكن أن تصفح عن حوادث شغب من هذا النوع التي تعرض للخطر سلامة أراضي الوطن وتقوّض الانسجام العرقي والنظام الاجتماعي المعتاد . والخطوات التي اتخذتها الحكومة الصينية لاختتام أعمال الشغب وإعادة الوضع إلى حالة الاستقرار كانت ترمي برمتها إلى دعم احترام الدستور والقوانين والاحترام من حدوث انتهاكات للحقوق المدنية للمواطنين . وأثناء أعمال الشغب المتكررة ، قامت السلطات المختصة بتنفيذ القانون في التبت حقاً ، حسبما يقضي القانون ، بإلقاء القبض على عدد صغير من الرهبان والراهبات الذين اشتركوا في أنشطة انفصالية وخرقوا القانون ، وباحتجازهم ومعاقتهم ، ولكن ذلك لم يكن يتعلق بمعتقداتهم الدينية . ويُعامل المؤمنون بالاديان وغير المؤمنين بها على قدم المساواة في الصين من الناحيتين السياسية والقانونية ؛ بيد أنه ، لا يمكن تجاوز القانون من منطلق المعتقدات الدينية للأفراد ، كما لا يمكن لمخالفتي القانون الإفلات من العقوبة . ولم تقم السلطات المركزية قط بتقييد الممارسات الدينية أو الأنشطة الدينية للجماهير في التبت ، أو بالتدخل فيها ، كما أنها لم تخصص بالتحديد قوات عسكرية أو قوات شرطة لعزل الادييرة أو لتطويقها . والادعاء الوارد في رسالتكم ومغاده أن السلطات أعلنت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أنه يمكن للجيش والشرطة إطلاق النيران على التجمعات والمظاهرات هو تلفيق محض . وفضلا عن ذلك ، تشير رسالتكم أيضا إلى عشرة من الرهبان البوذيين "اللاما" من دير دريبونغ ، من بينهم نفاوانغ بوشونغ "قد سُجنوا لقيامهم بترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" . وفي حقيقة الأمر ، فإن الرهبان "اللاما" المعنيين قد قاموا بإنشاء منظمة إنفصالية غير قانونية ، وجمع معلومات سرية سُرّبت عبر الحدود ، وبطبع وتوزيع منشورات

دعائية تؤيد "استقلال التبت" وبالإشتراك في اندلاع أعمال الشغب في لهما في آذار/مارس ١٩٨٩: ولذلك فقد عُوقبوا وفقاً للقانون .

حاء - الإسلام في سنكيانغ

ظلت الحكومة الصينية تعلّق دائماً أهمية على حق جماهير سنكيانغ المسلمة في الحرية الدينية . ويوجد في الوقت الحاضر ١٢٤ ١٧ مسجداً وأكثر من ٤ ٠٠٠ مكان آخر للعبادة في جميع أنحاء الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي . وفي المتوسط ، فإن نسبة عدد المساجد إلى عدد المسلمين أكبر منها في عدة دول إسلامية . ومن أجل إعداد رجال الدين المسلمين ، قامت لجنة الإدارة الإسلامية للإقليم المتمتع بالحكم الذاتي ، برعاية من الحكومة ، بافتتاح مدرسة قرآنية في سنكيانغ تضم الآن أكثر من ٥٠٠ طالب . والادعاءات الواردة في رسالتكم ومفادها أنه تم إغلاق كثير من المساجد والمدارس القرآنية واحتجاز رجال الدين هي تلفيقات باطلة . وهنا أود أن أشير بوجه خاص إلى أن سنكيانغ هي منذ العصور الغابرة جزء من الصين . ورسالتكم تشير إلى سنكيانغ على أنها "تركستان الشرقية" - وهي منطقة غير موجودة في الواقع - وذلك أمر غير لائق بتاتاً . وأود أن أشدد عليكم بأنكم عند ممارستكم لمهامكم كمقرر خاص ، يجب عليكم أن تلتزموا على نحو صارم بمبادئ الميثاق التي تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم المساس بسيادتها .

واو - الظروف الخاصة بثلاثة أفراد من رجال

الدين الكاثوليك

حكم في عام ١٩٨٣ بالسجن لمدة عشر سنوات على "فان إغزيويييان البالغ من العمر ٨٦ عاماً والاسقف الكاثوليكي السابق لباودينغ ، بسبب اضطراره بأنشطة تعرض أمن الدولة للخطر بما يشكل انتهاكاً لقانون الجنائي . وفي عام ١٩٨٧ ، أُفرج عنه بإخلاء سبيل مشروط . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، أُدخل المستشفى لإصابته بالتهاب رئوي وبعدة أمراض أخرى ، ولكنه لم يستجب للعلاج الطارئ وتوفي .

أما شي شونجي ، وهو كاثوليكي ، يبلغ من العمر ٧١ عاماً ، فنظراً إلى كونه مسناً ومصاباً بالعجز وليس له من أحد يرعاه قامت الحكومة لأسباب إنسانية في عام ١٩٩٠ بوضعه في مؤسسة لرعاية المسنين . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، مَرَضَ شي شونجي ولم يستجب للعلاج فتوفي .

وأما "لي فهيرونغ" ، وعمره ٧٣ عاماً ، وهو قس كاثوليكي ، فقد أُخذ إلى المستشفى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، لإصابته بالسرطان الرئوي ، ولكنه لم يستجب للعلاج فتوفي .

والادعاء الوارد في رسالتكم ومؤداه أن الأشخاص الثلاثة المذكورين أعلاه قد توفوا نتيجة لسوء المعاملة هو إدعاء لا برهان عليه إطلاقاً .

زاي - بعض النقاط فيما يتعلق برسالة المقرر الخاص  
لقد جرى ، بصورة متكررة ، تناول جميع المسائل التي أُثيرت في  
رسالتكم في ردود واضحة وشاملة أرسلتها البعثة الصينية في عام ١٩٩٠ ،  
وأدرجت في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها  
السابعة والأربعين (E/CN.4/1991/56) . بيد أنه بعد ذلك بعامين ، فإن نفس  
هذه المسائل ، التي تم توضيحها سابقا ، تظهر مرة أخرى في رسالتكم دون أية  
إشارة إلى ردود البعثة . وهذا أمر يصعب فهمه للغاية .  
وتشير رسالتكم إلى الظروف التي تكتنف حالة أكثر من ٣٠٠ فرد ، ومع  
ذلك فإنكم تطلبون من البعثة الصينية تقديم رد في موعد لا يتجاوز ١٠ كانون  
الأول/ديسمبر - أي في غضون عشرين يوما . ووفقا للإجراء المتعلق بالرسائل ،  
يتعين على أية حكومة أن ترد في غضون ٩٠ يوما على الاتهامات الواردة في  
الرسالة . وإن تقييدكم حكومة الصين بتقديم ردها خلال عشرين يوما هو أمر ليس  
غير عادل فحسب بل ولا يتمشى أيضاً مع القواعد . وأتمنى ألا يتكرر مثل ذلك في  
المستقبل . ومع ذلك ، فإن الحكومة الصينية قد ظلت وما زالت مستعدة للتعاون  
إلى حد أبعد قليلاً وأنها بعد أن أجرت تحريات ، قد قدمت ردها بشأن المسائل  
المذكورة أعلاه .

-----